

تحديات تبني معايير المحاسبة العمومية الدولية في الجزائر وفق متطلبات القانون

العضوي 15-18

Challenges of Adopting International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) in Algeria under the Requirements of Organic Law No. 18-15

د.زاوي عيسى

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

المركز الجامعي آفلو (الجزائر)

a.zaoui@cu-aflou.edu.dz

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المرتبطة بتحديات تبني معايير المحاسبة العمومية الدولية، مع تقديم تحليل معمق للقانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية. كما يركز البحث على دراسة الجهود الوطنية المبذولة لتحديث نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، بما يتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. (IPSAS) ويبرز البحث البيئة الملائمة التي أنشئت لدعم تطبيق هذه المعايير، بما في ذلك إصدار القانون العضوي 15-18 وتنفيذ إصلاحات قانونية متنوعة تساهم في مواءمة النظام المحاسبي مع المبادئ الدولية.

معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2024/12/28

تاريخ القبول:

2025/01/29

الكلمات المفتاحية:

- ✓ محاسبة عمومية؛
- ✓ معايير المحاسبة في القطاع العام؛
- ✓ قانون عضوي 15-18

Abstract :

This study aims to explore the fundamental concepts related to the challenges of adopting International Public Sector Accounting Standards (IPSAS), providing an in-depth analysis of Organic Law No. 18-15 on finance laws. The research also examines the key national efforts undertaken to modernise Algeria's public accounting system in alignment with IPSAS requirements. It highlights the enabling environment established to support the implementation of these standards, particularly through the enactment of Organic Law No. 18-15 and various legal reforms designed to align the public accounting framework with international principles.

Article info

Received

28/12/2024

Accepted

29/01/2025

Keywords:

- ✓ Public Accounting;
- ✓ Public Sector Accounting Standards;
- ✓ Organic Law 18-15;

. مقدمة:

ارتبط نشوء المحاسبة العمومية إلى عاملين رئيسيين: تطور مفهوم المحاسبة ونشوء الدولة التي كانت بحاجة إلى تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتمويلها. هذا الأمر استدعى إيجاد وسيلة لتنظيم الموارد والنفقات العامة وضمان الرقابة على المال العام، فكانت المحاسبة العمومية هي الأداة المثلى لذلك. تُعد المحاسبة العمومية فرعاً متخصصاً في قياس وتسجيل الأنشطة المالية للقطاع العام غير الهادف للربح، كما أنها أداة لتقييم أداء هذه الوحدات في تسيير المال العام. مع تطور الاقتصاد العالمي، شهدت المحاسبة العمومية تحولات كبيرة لمواكبة هذه التغيرات، مما أدى إلى ضرورة وضع معايير محاسبية دولية للقطاع العام، تعرف بـ IPSAS، لتنظيم العمل المحاسبي في الإدارات العمومية.

في هذا السياق، سعت الجزائر إلى تحديث نظام محاسبتها العمومية لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، وضمان إدارة فعالة للموارد العامة من خلال توفير بيانات مالية عالية الجودة تعكس الوضع المالي الفعلي للهيئات العامة. كانت إحدى أهم الخطوات في هذا التحديث هي تطبيق القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية، الذي يعزز الإصلاحات المالية من خلال تحديث النظام المحاسبي للميزانية، وتوجيهه نحو ميزانية تعتمد على النتائج بدلاً من الوسائل. يتضمن ذلك تطوير نظام معلومات متكامل يتيح جمع البيانات الضرورية لجميع الأطراف المعنية في سلسلة الإنفاق العمومي. من خلال هذا الإصلاح، تسعى الجزائر إلى تحسين تقديم الميزانية ووثاقها، وتعزيز الرقابة على الأداء، بما يعكس التطورات الاقتصادية ويحقق الشفافية في إدارة المال العام. استناداً لما سبق، يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا على النحو التالي: ماهي أهم تحديات تبني معايير المحاسبة العمومية الدولية في الجزائر وفق متطلبات القانون العضوي 15-18؟

تأسيساً على الإشكالية المطروحة لهذه الدراسة، ارتأينا طرح جملة من الاسئلة الفرعية على النحو الآتي:

- ما هو الإطار المفاهيمي للمحاسبة العمومية؟
 - ما هي متطلبات عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS ؟
 - ماهي دواع وتحديات إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق متطلبات القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية؟
- أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى استكشاف أبرز التحديات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة العمومية في الجزائر وفقاً للقانون العضوي 15-18، وكذلك إلى تحليل أهم الإصلاحات التي طرأت على نظام المحاسبة العمومية في البلاد.
- منهجية البحث:** تعتمد منهجية البحث في الجانب النظري على استعراض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمحاسبة العمومية ومعايير المحاسبة في القطاع العام. أما في الجانب التحليلي، فيتم تتبع أبرز الإصلاحات التي نفذتها الجزائر في هذا المجال، مع التركيز على القانون العضوي 15-18 كأحد أهم التطورات في نظام المحاسبة العمومية.

2. الإطار المفاهيمي للمحاسبة العمومية:

1.2. مفهوم المحاسبة العمومية:

تعرف المحاسبة الحكومية بأنها مجموعة من المبادئ والأنشطة والمعايير المعتمدة، بالإضافة إلى دراسة تطبيقية للأساليب التقنية المستخدمة في جمع وتنظيم وتحليل البيانات المتعلقة بالأنشطة الحكومية. يهدف هذا النظام إلى فرض رقابة مالية وقانونية على إيرادات ومصرفات الحكومة، فضلاً عن دعم اتخاذ القرارات المناسبة في هذا السياق (إسماعيل حسن أحمر، 2003، صفحة 36).

وانطلاقاً من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية في مادته الأولى والثانية يقصد بالمحاسبة العمومية (الحكومية) كل القواعد والاحكام القانونية التي تبين وتحكم كيفية تنفيذ ومراقبة الحسابات والعمليات الخاصة

بالدولة، والمجلس الدستوري، المجلس الشعبي الوطني، ومجلس المحاسبة، والميزانيات الملحق، والميزانيات من الجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، كما يبين أيضا الالتزامات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين ومسؤولياتهم، ويقصد بتنفيذ الميزانية كل من تنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات (القانون رقم: 90-21، صفحة 3).

بناء على ما تم ذكره، يمكن القول إن المحاسبة العمومية هي مجموعة من القواعد القانونية والتقنية التي تختص بتنظيم إجراءات تنفيذ وتسجيل عمليات تحصيل الإيرادات وصرف النفقات العمومية المعتمدة في الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى إعداد التقارير والقوائم المالية الحكومية التي تعكس نتائج أنشطة مختلف وحدات القطاع العام.

1.2. أهداف وخصائص المحاسبة العمومية

للمحاسبة العمومية مجموعة من الخصائص والأهداف نلخصها في النقاط التالية (محمد العربي بوعمر، 2017، الصفحات 15-16):

➤ **أهداف المحاسبة العمومية:** إن الغاية من التطبيق الإلزامي للمحاسبة العمومية تتمثل في:

- ضمان حماية الأموال العامة من التلاعب بها أو سوء استخدامها؛
- ضمان الالتزام بالترخيصات المحددة في إطار الميزانية العامة؛
- التأكد من احترام القوانين وتطبيق مضامين المخطط التنموي للوحدات الحكومية ضمن إطار الميزانية العمومية؛
- التحقق من الامتثال لمبدأ المشروعية وفاعلية الاختيارات المتخذة؛
- التأكد من تكامل العمليات المالية ودمجها بشكل دقيق ضمن المحاسبة العمومية؛
- القدرة على تحديد تكاليف أسعار ومردود الخدمات العامة؛
- توفير المعلومات اللازمة للمسائلة والرقابة الإدارية والمالية.

➤ **خصائص المحاسبة العمومية:** تتميز المحاسبة العمومية بعدد من الخصائص التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **إطار محاسبي مميز:** المحاسبة بشكل عام هي نظام معلوماتي وتنظيمي يسمح بتسجيل البيانات المالية لفترة محددة، مما يوفر معلومات عن الوضع المالي للمؤسسة، علاقتها بالآخرين، وطريقة تكوين التكاليف والأسعار بالنسبة للأشخاص المعنويين. أما المحاسبة العمومية فقد كانت تُسمى تقليدياً "محاسبة الصندوق"، حيث كانت تركز على مراقبة النفقات والوقاية من التلاعب المالي، مثل التهرب المالي أو تحويل الأموال أو سرقتها. ومع تطور المفهوم، أصبح الهدف منها يتعدى هذا الدور التقليدي، حيث أصبح المحاسبة العمومية تقترب من المخطط المحاسبي الوطني، ما يعكس تطوراً في الأساليب والإجراءات المتبعة؛
- **فرع متخصص:** تحظى المحاسبة العمومية بأهمية كبيرة في القانون المالي الجزائري، إلى جانب قانون الميزانية والقانون الجبائي. وقد أصبحت استقلالية قانون المحاسبة العمومية واقعاً ملموساً، حيث أُضيفت له قواعد خاصة تنظم العلاقات الداخلية للهيئات العمومية. وتعتبر هذه القواعد مرجعية منظمة للعمليات المالية داخل المؤسسات والهيئات التابعة للدولة؛
- **مزيج من القواعد القانونية والتقنية:** تُعد المحاسبة العمومية أداة لتنفيذ ومراقبة الأموال العامة، إذ تجمع بين القواعد القانونية والتقنية. فهي تعمل على ضمان تنظيم وإشراف على العمليات المالية في الهيئات العامة، مع مراعاة القوانين التقنية التي تساهم في ضبط هذه العمليات بكفاءة وفعالية

ثالثا: اهم النصوص التشريعية التي تقنن المحاسبة العمومية في الجزائر ، حسب الجدول التالي:

عنوان النص التشريعي	المحتوى
القانون رقم 84	17 المؤرخ 198/7/7 والمتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم:
القانون رقم 90	21 المؤرخ في 1990/8/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية:
الامر رقم 95	20 المؤرخ في 1995/7/17 والمتعلق بمجلس المحاسبة:
المرسوم التنفيذي رقم 91	311 المؤرخ في 1991/9/7 والمتعلق بإجراءات تعيين واعتماد المحاسبين العموميين:
المرسوم التنفيذي رقم 91	312 المؤرخ بتحديد اجراءات الاخذ بمسؤولية المحاسب العمومي:
المرسوم التنفيذي رقم 91	313 المؤرخ في 1991/9/7 والمتعلق بمراحل واجراءات مسك محاسبة الامرين بالصرف والمحاسبين العموميين:
المرسوم التنفيذي رقم 91	314 المؤرخ في 1991/9/7 والمتعلق بتحديد لإجراءات تسخير المحاسب العمومي من طرف الامر الصرف:
المرسوم التنفيذي رقم 92	19 المؤرخ في 1992/1/9 والمتعلق بإجراءات الدفع عن طريق خطاب الاعتماد للتفقات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري:
المرسوم التنفيذي رقم 92	414 المؤرخ في 1992/11/14 والمتعلق بالمراقبة القليلة للتفقات الملتم بها:
المرسوم التنفيذي رقم 93	46 المؤرخ في 1993/2/6 والمتعلق بتحديد اجال دفع النفقات وتحصيل اوامر الايرادات والبيانات التنفيذية واجراءات قبول القيم المدومة:
المرسوم التنفيذي رقم 97	286 المؤرخ في 1993/5/5 والمتعلق بتحديد اجراءات الالتزام وتنفيذ التفقات العمومية والمحدد الصلاحيات ومسؤوليات الامرين بالصرف:
المرسوم التنفيذي رقم 1	351 المؤرخ في 2001/11/10 والمتعلق بتحديد اجراءات مراقبة استعمال اعانات الدولة للجماعات المحلية والجمعيات والتنظيمات:
المرسوم التنفيذي رقم 4	308 المؤرخ في 2004/9/22 المتضمن احداث تعويض عن المسؤولية الشخصية لفائدة الاعوان المحاسبين المعتمدين والوكلاء:
المرسوم التنفيذي رقم 11	81 المؤرخ في 2011/10/21 المتعلق بمصلحة المراقبة المالية

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على (زهير شلال،، 2013/2014، الصفحات 98-98)

3. متطلبات عصنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS

1.3. نشأة المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام

نشأت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع تأسيس مجلس معايير المحاسبة العمومية (IASB) في عام 1984 تحت إشراف مؤسسة المحاسبة المالية، وذلك بهدف معالجة قضايا التقارير المالية في الحكومات المركزية والمحلية. وكان الدافع وراء إنشاء هذا المجلس هو دراسة إمكانية مقارنة القوائم المالية التي تعدها الحكومات مع التقارير المالية التي تعدها المؤسسات الاقتصادية، خاصة بعد أن واجهت بعض المدن الأمريكية خطر الإفلاس. وفي يوليو 1984، تم إصدار أول معيار محاسبي دولي في القطاع العام، الذي أصبح إلزامياً لجميع المحاسبين ومراجعي الحسابات لتطبيقه على الوحدات الحكومية. وفي 10 نوفمبر 1984، تم تأسيس مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB) ليحل محل مجلس معايير المحاسبة العمومية، حيث أصبح هذا المجلس لجنة دائمة تابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، الذي تأسس في عام 1977 ويضم 167 عضواً من 127 دولة (International Federation of Accountants).

(IFCA, 2012)، يهدف مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى خدمة المصلحة العامة من خلال وضع معايير عالية الجودة لإعداد التقارير المالية في القطاع العام، وتسهيل التوافق بين المعايير الدولية والمعايير الوطنية. يحقق المجلس أهدافه من خلال :

- إصدار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- تشجيع قبول المعايير وتعزيز التوافق الدولي معها؛
- نشر وثائق وإرشادات تتعلق بمواضيع وتجارب إعداد التقارير المالية في القطاع العام .

يتم تعيين أعضاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين، ويتألف المجلس من 18 عضواً، منهم 15 عضواً يتم تعيينهم من قبل الهيئات الأعضاء في الاتحاد، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من القطاع العام يتم ترشيحهم من قبل أي فرد أو منظمة. كما يتم تعيين عدد محدود من المراقبين الذين لا يمتلكون حق التصويت، لكنهم يُسمح لهم بتعبير آرائهم في المجلس. في سياق آخر، تم إطلاق شهادة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام باللغة العربية (CERT IPSAS) بالتعاون بين جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (ACCA) ودبيلويت، وذلك تلبية لاحتياجات المتخصصين في القطاع المالي الذين يعملون في البلدان العربية. تهدف الشهادة إلى تدريب المشاركين على مواجهة التحديات المتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة على أساس الاستحقاق، والتي تستخدمها الحكومات وهيئات القطاع العام حول العالم لإعداد البيانات المالية ذات الأغراض العامة. في وقت يشهد فيه القطاع العام تغييرات سريعة وزيادة في حجم الإنفاق، تزود شهادة (CERT IPSAS) المشاركين بالمهارات اللازمة للتعامل بكفاءة مع التحديات المستقبلية. إن امتلاك الخبرات اللازمة في مجال إعداد التقارير المالية بناءً على معايير المحاسبة الدولية يعد أمراً أساسياً لتحسين المساءلة والشفافية في الإنفاق العام، مما يعود بفائدة كبيرة على الأفراد والمؤسسات. وتسعى هذه المبادرة إلى تزويد منطقة الشرق الأوسط بعدد كافٍ من المتخصصين الماليين الحاصلين على شهادة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، مما يساهم في رفع مستوى الكفاءة المهنية في القطاع العام في المنطقة ليصل إلى المعايير العالمية. تتضمن شهادة (CERT IPSAS) دورة تدريبية على الإنترنت واختباراً، ويتميز تصميم الشهادة بالمرونة لتناسب أوقات الدراسة مع ساعات العمل والالتزامات اليومية. يمكن للمشاركين الوصول إلى الدورة التدريبية ومواد التقييم المتميزة عبر الحواسيب الشخصية والأجهزة اللوحية (certificate-in-international-public-sector-accounting-standards-in-arabic-cert-ipsas، 2022)

2.3. مفهوم المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام IPSAS

تعددت التعاريف المتناولة لها ومصادر تأصيلها، وفيما يلي نورد أهمها :

وفقاً للدراسة رقم 12 للجنة القطاع العام التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، تعرف المعايير المحاسبية بأنها "مجموعة من البيانات الرسمية التي تحدد كيفية انعكاس أنواع معينة من المعاملات والأحداث في القوائم المالية الحكومية". وبالتالي، يُعد الالتزام بمعايير محاسبية موثوقة ومعترف بها أمراً أساسياً لضمان تقديم عرض عادل للقوائم المالية. من جهته، عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المعايير المحاسبية بأنها توضح متطلبات القياس والعرض والإفصاح التي تخص العمليات والأحداث المدرجة في البيانات المالية ذات الغرض العام (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2022).

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المعايير المحاسبية IPSAS بأنها معايير موحدة تهدف إلى توضيح متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المتعلقة بالعمليات والأحداث المدرجة في البيانات المالية ذات الغرض العام. بناءً على ذلك، يمكن اعتبار المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقطاع العام قواعد علمية وعملية ناتجة عن توافق خبراء وهيئات مهنية مختصة، تهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية على الصعيد العالمي، بما يضمن التوجيه والإرشاد. الهدف من هذه المعايير هو تحقيق الإفصاح الكامل والعرض

العادل للقوائم المالية الحكومية بجميع مكوناتها، مما يساهم في تحسين أداء وجودة التقارير المالية الحكومية وتسهيل مراقبتها في الوقت والمكان المناسبين (زهير شلال، 2014/2013، صفحة 90).

بناءً على ما سبق يمكن تعريفها على أنها: مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي يتم صياغتها في شكل بيانات رسمية، ويصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB)، بهدف استخدامها في إعداد البيانات المالية من قبل القطاع العام في مختلف أنحاء العالم.

3.3. شروط ومتطلبات عصنة نظام المحاسبة العمومية وفق لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS في الجزائر

تتطلب عملية تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) مجموعة من الشروط والمتطلبات التي تساهم في تحقيق التحول المحاسبي والإداري المطلوب، ويشمل ذلك (مسعود بوخلفي، بتصرف، 2019-2020، الصفحات 168-170):

- **الدعم السياسي المستمر:** يعتبر الدعم السياسي عنصراً أساسياً في تطبيق أساس الاستحقاق في القطاع العام، حيث ينبغي أن يكون هناك إرادة سياسية واضحة لضمان نجاح الإصلاحات وتجنب تكرار أخطاء الماضي. ومن الوسائل الفعالة لذلك: إعطاء الأولوية لموضوع تبني معايير IPSAS في المجلس الشعبي الوطني، الذي سيستفيد بشكل مباشر من المعلومات الناتجة عن تطبيق هذه المعايير في تعزيز المساءلة الحكومية وتقييم الأداء، بالإضافة إلى تحديد إطار زمني واضح لاعتماد المعايير والالتزام به، والاستفادة من التجارب الدولية مثل تجربة الأمم المتحدة في تبني المعايير؛
- **إصلاح الميزانية العمومية:** يتطلب الإصلاح تحديث وتفعيل المخطط المحاسبي للدولة (PCE)، الذي يقرب المحاسبة العمومية من المحاسبة العامة ويساهم في تطبيق البند المزدوج، مما يسهل عملية متابعة التزامات الدولة وحقوقها، ويساهم في تحسين الرقابة والشفافية المالية؛
- **تغيير الفلسفة الإدارية:** يتطلب الانتقال الناجح لتطبيق أساس الاستحقاق تغييرات إدارية جذرية تهدف إلى تحسين تقديم الخدمات العامة. وقد استفادت الجزائر من هذا التوجه من خلال مشروع القانون العضوي 2018 الذي يركز على تمكين الإدارة العمومية بتطبيق مفاهيم إدارة القطاع الخاص مثل الرقابة والتسيير الموازني، وتبني تقنيات المحاسبة الدولية، وهو ما يساهم في تحديث نظام الموازنة في الجزائر؛
- **محاسبة التكاليف:** يتيح نظام محاسبة التكاليف توفير الشفافية الكاملة حول التكاليف والخدمات المقدمة، من خلال تقديم معلومات دقيقة حول تكاليف البرامج والخدمات الحكومية. يساعد هذا النظام في تقييم أداء الوحدات الحكومية في استخدام الموارد المتاحة، وكذلك قياس تكاليف اندثار الموجودات الثابتة؛
- **تبني نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS):** يشمل تطبيق نظام حوسبة متكامل لإعداد وتنفيذ الميزانية ورفع التقارير المالية، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة عبر جميع جهات الإنفاق. كما يربط هذا النظام المؤسسات الحكومية المختلفة، مما يدعم عملية اتخاذ القرار بناءً على بيانات مالية دقيقة؛
- **تطبيق محاسبة المسؤولية:** يساهم تطبيق محاسبة المسؤولية في تعزيز الرقابة على الأداء من خلال ربط مسؤولية الإنفاق والدخل بالمستويات الإدارية المختلفة في الهيكل الحكومي. يتم ذلك عبر تحديد المسؤوليات المرتبطة بالبرامج وتقديم تقارير رقابية على الأداء الفعلي لكل وحدة؛

- مشاركة الأطراف ذات العلاقة: يتطلب اعتماد معايير IPSAS بنجاح إشراك الأطراف المعنية، مثل المسؤولين السياسيين، المدققين، المحاسبين العموميين، الوزارات، بالإضافة إلى الهيئات المعنية بالتمويل والمراجعة، مع دعم الجهاز التنفيذي الحكومي في تطبيق المعايير؛
- إنشاء هيئة مهنية أكاديمية: يعد إنشاء هيئة أكاديمية مهنية تجمع بين إدارات وزارة المالية والمختصين في المالية أمراً حيوياً لضمان نجاح الإصلاحات. هذه الهيئة ستعمل على متابعة قضايا الإصلاح المحاسبي، بما في ذلك التعديلات المستمرة على معايير IPSAS وإصدارات صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية، وكذلك دورات تدريبية في مجالات موازنة البرامج والأداء.
- مجملاً، تتطلب عملية تطبيق معايير IPSAS في الجزائر التزاماً متكاملًا من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الدعم السياسي، تحديث البنية المحاسبية والإدارية، وتعزيز الشفافية والمساءلة لضمان نجاح الإصلاح وتحقيق الأهداف المرجوة في تحسين إدارة المال العام.

4. دواعي إصلاح نظام المحاسبة في القطاع العام في الجزائر وفقا لمتطلبات القانون العضوي 15-18 الجديد المتعلق بقوانين المالية

قامت الجزائر سلسلة من الإصلاحات في مجال إدارة المال العام بعد أن تبين قصور القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية في تحسين الأداء المالي للدولة. فقد كان هذا القانون يركز بشكل أساسي على إدارة الموارد المالية دون مراعاة البرامج والأهداف المقررة. وفي إطار سعيها لتحقيق تحسينات جذرية، اعتمدت الجزائر سياق جديد في النظام الميزانياتي من خلال إصدار القانون العضوي الجديد رقم 15-18، الذي جاء ليعكس توجهها أكثر تنظيمًا وفعالية في إدارة المال العام.

1.4. أسباب ودوافع الإصلاح الميزانياتي من خلال القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية

كان وراء الإصلاح الميزانياتي الذي تبنته الجزائر مجموعة من الأسباب والدوافع التي تمحورت في النقاط التالية:

- **دوافع مرتبطة بالمجتمع الدولي:** عقب أزمة انهيار أسعار البترول وتراجع إيرادات الدولة، اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات الاقتصادية، أبرزها سياسة ترشيد النفقات العمومية التي شملت تجميد المشاريع الاستثمارية ومشاريع التجهيز، بالإضافة إلى تجميد التوظيف وفرض رخص الاستيراد. وفي ظل الضغوط الداخلية، لجأت الدولة إلى تفعيل السياسة النقدية غير التقليدية عبر طبع النقود. ومع احتمال اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، التي كانت ستفرض تعديل النظام الميزانياتي والمحاسبي بما يتماشى مع المعايير الدولية، قررت الجزائر اتخاذ هذا الإصلاح؛
- **دوافع مرتبطة بقصور النظام الميزانياتي الحالي:** نظراً لأن النظام الميزانياتي السائد في الجزائر لم يعد يتناسب مع التطورات التي يشهدها القطاع العام في مجال الموازنة، فقد ظهرت عدة نقائص أثرت سلباً على السياسة المالية للدولة. ومن أبرز هذه النقائص:
 - غياب الإطار الميزانياتي متعدد السنوات؛
 - ازدواجية الميزانية (ميزانية التسيير وميزانية التجهيز)؛
 - تسيير النفقات المتمركز حول الوسائل؛
 - نقص في سهولة قراءة وثائق الميزانية؛
 - مراقبة مسبقة تركز فقط على تطابق النفقات؛
 - مراقبة ملحقة لا تؤثر بشكل ملموس على تحسين التسيير الداخلي.

- تنظيم المعلومات والمراقبة: تم التوجه نحو مقارنة محاسبية للدولة مشاهة لتلك المعتمدة في محاسبة الشركات، بهدف تحسين تنظيم المعلومات المالية وتفعيل الرقابة.
- الانتقال من المقرر القانوني إلى المقرر الاقتصادي: حيث تم الانتقال من التركيز على الامتثال الصارم للقواعد والإجراءات إلى تحديد السياسات العمومية وقياس فعاليتها، وهو ما يعكس تحولاً نحو إدارة أكثر مرونة وكفاءة.
- إدخال مبادئ الحرية والمسؤولية في تسيير المؤسسات الإدارية: يضع هذا الإصلاح مبادئ الحرية والمسؤولية في صميم تسيير المؤسسات الإدارية، مما يعزز استقلالية القرار الإداري ويزيد من فاعلية الأداء داخل المؤسسات الحكومية.

2.4. الأهداف المسطرة من خلال تطبيق القانون العضوي الجديد رقم 18 - 15 المتعلق بقوانين المالية

يهدف القانون العضوي الجديد رقم 18-15 إلى تحديث نظام الميزانية في الجزائر، بما يساهم في دفع عجلة التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. يعد هذا القانون خطوة جوهرية لتعزيز الحوكمة المالية العامة والشفافية في إدارة الموارد. ومن بين الأهداف الرئيسية لاعتماده (القانون العضوي 18-15، 2018):

- إعادة مناقشة الميزانية إلى صلب النقاش البرلماني: يتيح القانون إشراك البرلمان بشكل أعمق في مناقشة واعتماد الميزانية؛
- تطوير مفهوم المقرر المالي: التحول من الامتثال للقواعد والإجراءات إلى التركيز على فعالية السياسات العامة؛
- تكريس مبادئ الحرية والمسؤولية للمسيرين: يركز القانون على إشراك الإدارات والمؤسسات العامة في صنع القرار وتحمل مسؤولياتها؛
- اعتماد مبدأ الحوكمة المالية: تعزيز الشفافية والمساءلة في تسيير المالية العمومية (جريدة المناقشات البرلمانية ، 2018) ؛
- ضبط تحويل الاعتمادات المالية: وضع قيود صارمة على حرية تحويل الاعتمادات لضمان الاستخدام الأمثل للموارد؛
- تقليص الصناديق الخاصة: تقليص استخدام الصناديق الخاصة التي تعرضت لانتقادات واسعة بسبب ارتباطها بممارسات الفساد وسوء التسيير؛
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تمكين القطاع الخاص من المشاركة في الاستثمار، مع تسهيلات لفتح رأسمال المؤسسات الحكومية الصغيرة والمتوسطة.

3.4. المحاور الكبرى للإصلاح الميزانياتي وفق القانون العضوي رقم 18-15: يتضمن القانون محورين رئيسيين وهما شق التسيير وشق الميزانية (البرودام الخير وخملول محمد بلقايد، 2023، صفحة 10)

➤ الشق المتعلق بالتسيير الميزانية القائمة على البرامج:

- تنظيم الاعتمادات حسب البرامج الحكومية، مما يربط النفقات بالأهداف والنتائج المتوقعة لكل وزارة؛
- التسيير القائم على النتائج: وضع ميزانية تعتمد على أهداف محددة مسبقاً وقياس مدى تحقيقها من خلال تخطيط متوسط المدى. يشجع هذا النظام الشفافية والمساءلة عبر ربط النتائج بالمخصصات المالية؛
- مؤشرات الأداء للمسيرين: يُرفق قانون المالية بتقرير وزاري يعرض تنفيذ البرامج ومدى تحقيق الأهداف باستخدام مؤشرات أداء واضحة.

➤ الشق المتعلق بالميزانية:

- الإطار المتعدد السنوات للميزانية: يمتد هذا الإطار على مدى خمس سنوات، مما يتيح تصوراً أكثر استقراراً وتخطيطاً بعيد المدى للإيرادات والنفقات؛

- إطار تخطيط وبرمجة النفقات على المدى المتوسط: يهدف هذا الإطار إلى ضمان استدامة سياسات الميزانية من خلال مواءمة الموارد المتاحة مع أولويات الحكومة واحتياجاتها المالية.

كمثال توضيحي ، في قانون المالية لسنة 2020، تم اعتماد قاعدة التمويل التقديري لتكاليف الميزانية للفترة 2021-2023، ما يعكس تطبيقاً عملياً للإصلاحات الواردة في القانون العضوي رقم 15-18.

الجدول (01): التقسيمات الأساسية للقانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018

الباب الأول	أحكام عامة
الباب الثاني	موارد الدولة وأعبائها وحساباتها
	الفصل الأول: موارد الميزانية
	الفصل الثاني: موارد الميزانية وأعبائها
	الفصل الثالث: موارد الخزينة وأعبائها
	الفصل الرابع: حسابات الدولة
الباب الثالث	تحضير مشاريع قوانين المالية وتقديمها والمصادقة عليها
	الفصل الأول: تحضير قوانين مشاريع المالية وتقديمها وايداعها وتقديمها وبنيتها
	الفصل الثاني: ايداع مشروع قانون المالية وبنيتها
	الفصل الثالث: مشاريع قوانين المالية التصحيحية ومحتواها
	الفصل الرابع: الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية
الباب الرابع	تنفيذ قوانين المالية
	الفصل الخامس: المتضمن تسوية الميزانية
الباب السادس	أحكام انتقالية وختامية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (القانون العضوي 15-18، 2018)

4.4. دواعي إصلاح المنظومة المالية والمحاسبية العمومية في الجزائر وفق متطلبات القانون العضوي الجديد

- غياب إطار ميزانياتي متعدد السنوات: بسبب نقص التنسيق بين الميزانيات والمخططات الوطنية، تفتقر الدولة إلى إطار شامل ومتعدد السنوات للتخطيط المالي، مما يعوق ضمان التمويل المستدام ويؤدي إلى الازدواجية بين المخططات؛
- ازدواجية الميزانية: توجد ميزانيتان منفصلتان، واحدة للتسيير وأخرى للاستثمار، مما يعوق التنسيق بين النفقات ويجعل إدارة الموارد المالية أقل فعالية، حيث يعتمد النظام على الوسائل بدلاً من التركيز على النتائج المستهدفة؛

- **تركيز الرقابة المسبقة على الشككية:** الرقابة المسبقة تركز بشكل رئيسي على المطابقة الشكلية مع القوانين دون الاهتمام بعناصر الفعالية والأداء. كما أن الرقابة اللاحقة تظل محدودة الأثر على تحسين التسيير؛
- **محدودية الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية:** تعاني المؤسسات العمومية والمجموعات الإقليمية من ضعف في الاستقلالية المالية، حيث تعتمد بشكل كبير على الإعانات الحكومية ولا تمتلك موارد خاصة كافية لتغطية احتياجاتها؛
- **نظام معلومات ميزانياتي غير فعال:** يعاني النظام الحالي من ضعف في فاعلية المعلومات الميزانياتية، مما يؤثر سلباً على الشفافية في إدارة النفقات العمومية (بوعيشاوي مراد، غزالي عماد، بتصرف ، 2020، الصفحات 15-24)؛
- **انعدام المسؤولية في تسيير النفقات:** لا يتم تحديد المسؤولين عن تحقيق الأهداف وقياس أداءهم، مما يفتح المجال لصرف النفقات دون مساءلة فعّالة؛
- **مساوئ نظام المحاسبة العمومية السابق (القانون رقم 90-21):** تضمن النظام المحاسبي السابق عدة نقائص، أبرزها تطبيق نظام محاسبي موحد على جميع المرافق والهيئات العمومية دون أخذ خصوصيات كل نشاط بعين الاعتبار. كما ركز النظام بشكل أساسي على مبدأ الشرعية، أي مطابقة الإجراءات للقوانين والأنظمة، بدلاً من التركيز على الملاءمة وفعالية القرارات المالية. بالإضافة إلى ذلك، أدى تعدد المراكز الرقابية إلى تأخير تنفيذ العمليات المالية، في حين أن كثرة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي استنزفت جهود المسؤولين في محاولة الامتثال لها.

بناء على ما سبق، نرى أن هذه النقائص تؤكد على ضرورة إجراء إصلاح شامل في النظام المالي والمحاسبي في الجزائر، بهدف تعزيز كفاءة إدارة المال العام وتحقيق الشفافية والمساءلة في صرف النفقات الحكومية.

5. أهم تحديات تطبيق معايير المحاسبة العمومية في الجزائر وفق القانون العضوي 15-18

لقد جاء مشروع إصلاح مبادئ المحاسبة العمومية بالتوازي مع صدور القانون العضوي رقم 15-18، الذي يتضمن مبادئ تسيير تعتمد على النتائج ومبادئ التسيير المتوسط الأجل، وغيرها من الأسس الحديثة. يهدف هذا الإصلاح إلى تعديل القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، مع التركيز على الانتقال من النظام المحاسبي القائم على الأساس النقدي أو محاسبة الصندوق إلى محاسبة تقوم على الحقوق المثبتة. هذا التوجه يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مما يسمح بإعداد تقارير مالية تعكس الذمة المالية الحقيقية للهيئات العمومية في تاريخ محدد. حيث عرفت تطبيق معايير المحاسبة العمومية في الجزائر وفق القانون العضوي 15-18 مجموعة من التحديات التي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

1.5. مساهمة القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، في تفعيل المحاسبة العمومية

جاء قانون 15-18 بهدف تحديد الإطار العام الذي تسجل فيه قوانين المالية، بالإضافة إلى تحديد الكيفيات المتعلقة بإعدادها والمصادقة عليها وتنفيذها، من خلال تعريف إطار تسيير مالية الدولة. كما حدد هذا القانون مبادئ وقواعد المالية العمومية، بما في ذلك حسابات الدولة، وتنفيذ قوانين المالية والرقابة عليها. حيث تم الانتقال إلى مبدأ الميزانية بدلاً من تصنيف النفقات كما كان معمولاً به في القانون 84-17، وذلك لتوجيه إدارة المال العام نحو تحقيق نتائج بناءً على أهداف محددة مسبقاً. وتهدف الإصلاحات التي تضمنها هذا القانون إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

- **اصلاح بيئة التسيير العمومي:** إن تحسين إدارة المالية العامة وتعزيز مؤشرات الأداء لدى الهيئات العمومية غير الربحية يتطلب من الحكومات إدارة كشوفاتها المالية وفقاً للقواعد المعتمدة في القطاع التجاري، وذلك لتحديد الإيرادات والنفقات بناءً على

نص المادة 02 من القانون التي تنص على اعتماد مبدأ التسيير بالنتائج، مع تحديد أهداف واضحة للصالح العام. كما يشمل ذلك ضرورة خضوع هذه النتائج للتقييم، مما يربط النفقات العمومية بتحقيق الأهداف المقررة بدلاً من منطلق الوسائل المعتمد في القانون 84-17. ويهدف هذا التوجه إلى زيادة فعالية الأداء للهيئات العمومية وتحسين إدارة المرافق العامة، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الفردي والجماعي؛

- **تدعيم شفافية الكشف المالية (الميزانيات العمومية):** تعد الشفافية في الكشف المالية عنصراً أساسياً في إدارة المال العام وتعزيز المساءلة، وهو ما تسعى الهيئات والمؤسسات الدولية إلى تشجيعه لتعزيز الثقة في الوثائق المرتبطة بها. في هذا السياق، أقر القانون 15-18 إصدار العديد من التقارير والملاحق التفسيرية التي تتيح لأصحاب المصلحة، من ممثلي الشعب والمجتمع المدني، المساهمة في تعزيز مبدأ الديمقراطية التشاركية، والمشاركة في صناعة القرار المالي وتنفيذه، بالإضافة إلى الرقابة عليه وفقاً لما نصت عليه المواد (72، 57-76، و87) من القانون.

2.5. نظام المحاسبة العمومية الجديد ومساهمته تحسين النجاعة من خلال الحوكمة الجيدة ظل القانون الجديد 15-18

يهدف هذا النظام الجديد إلى تحسين النجاعة من خلال الحوكمة الجيدة في ظل القانون العضوي الجديد 15-18، في النقاط التالية:

- يهدف مشروع الإصلاح إلى تحسين جودة تقديرات الميزانية من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة ببرمجة وتنفيذ ميزانية الدولة. كما يسعى إلى إقحام مسؤولية جميع المتدخلين في دورة الإيرادات والنفقات، بدءاً من الفعل المنشئ وحتى التنفيذ، مع تعزيز الشفافية من خلال تتبع الأثر في جمع واستخدام الأموال العمومية. كما يهدف إلى إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية تساهم في إدارة أفضل للديون والمستحقات، فضلاً عن تحسين تسيير الخزينة. وفي إطار تعزيز المعلومة المحاسبية، يسعى المشروع إلى تحسين وظيفة المحاسبة عبر تقسيم المسؤوليات بشكل متساوٍ بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي، وتطوير آليات الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي. كما يتضمن وضع تنظيم جديد يتماشى مع النظام المحاسبي المعتمد في الإصلاحات (وزارة المالية، 2022، صفحة 5).

- يعد القانون العضوي الجديد رقم 15-18 نقطة تحول محورية في مسار الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، حيث يُحدث تغييرات جوهرية في إدارة الإيرادات العامة، منتقلاً من نموذج يعتمد على الوسائل والإجراءات إلى نموذج قائم على النتائج. يهدف هذا التحول إلى تعزيز حوكمة المالية العامة من خلال تحسين كفاءة الإنفاق وجودة أداء خدمات الدولة، مع تعزيز الدور الرقابي للبرلمان على المالية العامة، بما يضمن توجيه تطورها ضمن إطار استراتيجي سليم. وفقاً لهذا القانون، ستتقل ميزانية الدولة من نظام يعتمد على تصنيف الموارد بناءً على طبيعتها والتركيز على الامتثال القانوني، إلى نظام جديد يُبنى على تحقيق أهداف السياسات العامة. في هذا النموذج، يتم التركيز على النتائج الفعلية بدلاً من الوسائل المستخدمة. يتم هيكلة ميزانية الدولة اعتماداً على المهمات والبرامج والأنشطة، حيث تصبح المهمة وحدة التصويت الأساسية في البرلمان، بينما يُمثل البرنامج وحدة تخصيص الاعتمادات داخل الوزارات. تُترجم البرامج إلى عمليات مترابطة تتضمن معلومات دقيقة حول كيفية توزيع الموارد المالية لتحقيق الأهداف المحددة.

- يترتب على تطبيق قانون المحاسبة العمومية الجديد عدة آثار على جميع الفاعلين في هذا المجال، أبرزها منح حرية أكبر للآمرين بالصرف، مما يعزز مسؤولية المسيرين ويحفز على تفعيل الرقابة من خلال تحديد الأهداف بوضوح. كما يتضمن القانون مبدأ المسؤولية المشتركة والتضامنية بين الأمر بالصرف، المحاسب العمومي، والمراقب المالي في حال وقوع أخطاء، خاصة فيما يتعلق بتجاوز الاعتمادات المرخصة أو الوثائق المبررة. ومن بين التعديلات المهمة أيضاً تبني مبدأ الاستحقاق بدلاً من الاكتفاء بمبدأ

محاسبة الصندوق، وإعداد الحسابات المستقبلية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما يفرض القانون صرامة أكبر في الرقابة على أعوان المحاسبة العمومية، ويشدد على تبني مبدأ الصدق المالي والمحاسبي أثناء إعداد التوقعات والتقديرات، وكذلك في تقديم الحسابات. يهدف النظام الجديد إلى تحسين تسيير مصالح الدولة وتعزيز الشفافية والرقابة على العمليات الميزانية بشكل مباشر، مما يساهم في تطوير المنظومة المحاسبية الحالية (قاوي السعيد، بتصرف ، 2022، صفحة 13)

الخاتمة :

في الختام، فرضت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ضرورة تحديث نظام المحاسبة العمومية ليتماشى مع المعايير الدولية، وذلك بعد أن كان يعاني من نقائص جوهريّة، أبرزها اعتماده على الأساس النقدي في تسجيل العمليات المالية. هذا النقص حد من فعالية الرقابة المالية وأدى إلى صعوبة تقديم تقارير مالية تعكس الوضع الفعلي للمال العام. من هنا، أصبح الانتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام أمراً بالغ الأهمية في إطار الإصلاحات المالية والإدارية في العديد من البلدان، بما في ذلك الجزائر. يهدف هذا التحول إلى تحسين الشفافية، وتعزيز المساءلة، وتحقيق كفاءة أكبر في إدارة المال العام. يتمثل التحول الأساسي في الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في المحاسبة، وذلك لمواكبة التحولات البيئية السريعة. مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى ضرورة تحديث نظامها المحاسبي ليتماشى مع المعايير الدولية، بهدف تدارك الإخفاقات التاريخية في إدارة المحاسبة العمومية. يمكن القول إن تبني معايير المحاسبة الدولية (IPSAS) في الجزائر، تماشياً مع متطلبات القانون العضوي 18-15، يعد خطوة استراتيجية هامة نحو تحسين وتعزيز النظام المالي والمحاسبي في القطاع العام. وقد أظهرت الدراسة أن هذا التحول يواجه العديد من التحديات، سواء على مستوى البنية المؤسسية، أو الممارسات الإدارية، أو توفير الموارد اللازمة لتطبيق المعايير الدولية بفعالية. ومع ذلك، يفتح هذا التحول أفقاً كبيراً لتحسين الشفافية المالية، وتعزيز المساءلة، وتوفير تقارير مالية دقيقة وموثوقة تعكس الوضع المالي الحقيقي للهيئات العامة. لكن نجاح تنفيذ هذه الإصلاحات يتطلب إرادة سياسية قوية، وتعاوناً فعالاً بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المؤسسات الحكومية، الهيئات الرقابية، والخبراء المحاسبين، لتهيئة بيئة ملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية. كما يجب أن يحظى التدريب المستمر للمحاسبين العموميين وموظفي القطاع العام بأولوية قصوى لضمان تطبيق المعايير بشكل صحيح. في النهاية، يمكن التأكيد أن تطبيق معايير IPSAS في الجزائر يعد خطوة محورية نحو تحسين إدارة المال العام وتعزيز الرقابة المالية، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال استمرار التعاون وتنسيق الجهود بين جميع الأطراف المعنية، ستكون الجزائر قادرة على بلوغ أهداف الإصلاح المحاسبي الطموح.

وعلى ضوء ما تقدم نخلص إلى جملة من الاستنتاجات وهي:

- إن التوجه نحو تبني المعايير الدولية في المحاسبة العامة أصبح أمراً حتمياً بسبب القصور الذي يعاني منه النظام المحاسبي التقليدي في تقديم معلومات موثوقة وشفافة، وعدم مواكبته للتطورات الحاصلة في تحديث المالية العمومية. إذ تساهم هذه المعايير في تحسين جودة القوائم المالية المفصح عنها، مما يتيح تلبية احتياجات كافة مستخدمي المعلومات المتعلقة بحسن سير تنفيذ الميزانيات العمومية. كما تساهم المعايير المحاسبية الدولية في توفير الحماية اللازمة للممتلكات العامة مع مراعاة مصالح جميع الأطراف المستفيدة؛
- يهدف مشروع إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر إلى تطوير نظام محاسبي فعال يساهم في تحقيق الشفافية والحوكمة السليمة في إدارة المال العام. ويتضمن هذا الإصلاح التكيف مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، بما يضمن تحسين أداء المحاسبة العمومية ومواكبتها لأفضل الممارسات الدولية؛

- تحديث نظام المحاسبة العمومية في الجزائر يستدعي توفير بيئة اقتصادية ومالية مناسبة، بالإضافة إلى إرادة سياسية من قبل الحكومة لضمان التوافق مع متطلبات تطبيق المحاسبة الدولية في القطاع العام؛
- يعتبر القانون العضوي 15-18 من الركائز الأساسية في عملية الإصلاح المالي، إذ يرسم طريق الانتقال من نظام الميزانية القائم على الوسائل إلى نظام موجه نحو النتائج والأداء. كما يساهم في تطوير إطار محاسبي متكامل، قادر على مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية؛
- تم اعتماد معظم المبادئ والقواعد التي استند إليها مشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، سواء في الجوانب الميزانية أو المحاسبية، بموجب القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية. وعند تطبيقه، سيشكل هذا القانون الإطار القانوني الذي ينظم بشكل عام جميع إجراءات إعداد قوانين المالية، والمصادقة عليها، وتنفيذها، ومراقبة هذا التنفيذ، بالإضافة إلى تحديد مبادئ وقواعد المالية العمومية ومحاسبة الدولة؛
- فإن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الجزائر يتطلب تحولا جذريا في طريقة إدارة المال العام، بدءا من تحديث النظام المحاسبي إلى تطوير آليات الرقابة الداخلية وتعزيز الشفافية والمساءلة. هذا التوجه سيعمل على تحسين إدارة الموارد المالية، ويعزز الثقة في النظام المالي الحكومي، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

قائمة المراجع:

- 1- certificate-in-international-public-sector-accounting-standards-in-arabic-cert-ipsas. (2022). Récupéré sur. <https://www.accaglobal.com/ca/en/qualifications/glnce/arabic-language--in-arabic/arabic-language-cert-ipsas-in-arabic-overview.html>
- 2- International Federation of Accountants IFCA. (2012). *Internat Public Sector Accounting STANDARDS Board*.
- 3- إسماعيل حسن أحمر. (2003). المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة. الاردن: دارة الميسرة. 2003.
- 4- الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2022). معايير المحاسبة العمومية - Récupéré sur <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/discussion/mqdmnt-llmayyr-almhasbyt-llqta-alam>
- 5- البرود ام الخير وخملول محمد بلقايد. (2023). حوكمة الميزانية العامة للدولة في ظل القانون العضوي الجديد 15-18 المتعلق بقوانين المالية. الملتقى الوطني الافتراضي حول إدارة الميزانية العامة في الجزائر وفق الاطار الموازناتي الجديد، (p. 10) اليزي: المركز الجامعي اليزي.
- 6- القانون العضوي، 18-15. (2018). (2) المتعلق بقوانين المالية. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- 7- القانون رقم (s.d.). 90-21: المتعلق بالمحاسبة العمومية المعدل والمتمم. المؤرخ في 15 أوت 1990، العدد رقم 35: الصادر بتاريخ 24 محرم عام 1411 هـ. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر.
- 8- بوعيشاوي مراد، غزالي عماد، بتصرف. (2020). حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 18/15 المتعلق بقوانين المالية. المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 01، الصفحات 15-24.
- 9- جريدة المناقشات البرلمانية، 2018. جوان. (24) جريدة المناقشات للمجلس الشعبي الوطني الجزائري. الجزائر: المجلس الشعبي الوطني الجزائري.
- 10- زهير شلال، (2013/2014). افاق نظام اصلاح المحاسبة العمومي الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة. اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المنظمات. بومرداس، الجزائر: جامعة احمد بوقرة.
- 11- قاي السعيد، بتصرف. (2022). مظاهر التجديد على مستوى القانون 18/15 والآثار المحتملة على قانون المحاسبة العمومية الجديد. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. 13، (01) 07،
- 12- محمد العربي بوعمر. (2017). المحاسبة العمومية. الجزائر: دار الصفحات الزرقاء العالمية.
- 13- مسعود بوخالف، بتصرف. (2019-2020). متطلبات تطبيق اساس الاستحقاق في نظام المحاسبة العمومية بالجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. IPSAS. اطروحة دكتوراه في علوم التسيير. غرداية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- 14- وزارة المالية. (2022). المشروع التمهيدي للقانون المتعلق بالمحاسبة العمومية. الجزائر: المديرية العامة للمحاسبة.